

الاشيئين واليه هذه المسألة في المعايير فيقال ميت ما قد واخلف ورثة فيهم انما
اختلفوا في ميراثهم فيستعملون استعمالهم من ورثتها الثلث ومنهم من ورثتها الثلث ومنهم من ورثتها
الربع ومنهم من ورثتها الثلث والثلث فيقال فيهم ذكر اختلاف في ميراثه فيهم من ورثته
النصف ومنهم من ورثته الثلث ومنهم من ورثته الربع ومنهم من ورثته الثلث
انما سميت مريجة ابن سعد لانه محمول من اربعة بخلاف غيره ومذهب الشافعي رضي الله
ما قاله زيد جريا على قاعدة **قال** المسألة الحادية عشر ايضا مريجة ابن سعد
وهي امرأة واخوه وجد جدي ابن سعد وللزوجة الربع وللأم الثلث الباقي والباقي للجد
والأخ زعمان وهذه تلقى في المعايير فيقال خلف بيت اربعة من الورثة ذكرين واشقين فاقسموا
ماله بينهم بالتسوية على اربعة اسهم لكل واحد منهم وهذا على قول ابن سعد اما على مذهب
الشافعي فبما لم يرض الله عنها فالمسألة من اربعة عشر وثلثين من اربعة عشر **قال**
المسألة الثانية عشر المريجة وهي امرأة واخوت وجد فيقول ابن سعد رضي الله عنه للمرأة
الربع والباقي للجد وفي قول عمر رضي الله عنه للمرأة الربع وللأخت النصف والباقي للجد
وفي قول زيد للمرأة الربع والباقي من الجور والأخت الذكر مثل حظ الأنثيين وهذه
تلقى في المعايير فيقال ثلثة من الورثة اختلف في ميراثهم على ثلثة اوجه وانفقوا
على ان المسألة من اربعة ولذا لم يسميت المريجة اي مريجة الجماعة لانها تقع في
قول الجماعة من اربعة ولذا لم يسميت المريجة اي مريجة الجماعة لانها تقع في
الثالثة عشر الاكدرية وهي ام ورجل واخوت وجد في قول ابن بكر رضي الله عنه المسألة من
سنة للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد وفي قول عمر رضي الله عنه المسألة تقع من
ثمانية للزوج النصف وللأخت النصف وللجد الثلث وللأم الثلث وللأخت النصف وللجد
انه عن المسألة تقع من تسعة للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف وللجد
الثلث وفي قول زيد رضي الله عنه تقع من سبعة وعشرين يوافق على ان النسبة يجمع
نصيب الجد ونصيب الأخت وهو اربعة فيقسمه بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين واربعه
على ثلثة ابيع ولا يوافق فيسب ثلثة في تسعة يكون سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم
سنة وللجد ثمانية والأخت اربعة وهذه المسألة تلقى في المعايير فيقال عدد الورثة
اربعه اذا حضر ثلثة المال واخذ الثاني ثلث الباقي واخذ الثالث ثلث الباقي واخذ الرابع

ما بقي وهذا على قول زيد لان الدرهم من سبعة وعشرين للزوج تسعة وهو ثلثة الجميع وللأم
سنة وهو ثلث الباقي وللأخت اربعة وهو ثلث الباقي وللجد ثمانية وهو الباقي وسميت الأدلة
لان عبد الملك بن مروان قال علم رجلا يقال له اكدرا فاحاطت فمست اليه وقيل
كانت الميتة اسم الاكدرية وفيها سميت بذلك لانه كدرت على زيد اصله لانه لا يفرض
الأخت مع الجد الا في هذه المسألة اي ولانه لا يجعل متباين الجد وأخاه هذه ايضا فانه
جمع حكم القرين فمنهم على ان ينصيب عند كدرت مذهب من هذه الثلاثة اوجه فيقال
وعلى هذا يجمع تسعين كدرة لا اكدرية وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ستوفيا في باب
الجد والأخوة وبعابها من وجه اخر غير ما ذكره المصنف وهو اربعة من الورثة اخذ
احدهم جزء من المال واخذ الثاني نصف ذلك الجزء واخذ الثالث نصف ذلك الجزء واحد
الربع نصف الاجزا فان الجدة اخذ ثمانية وان اخذت اربعة واخذت الخمسة وهي نصف ما حصل
لها واخذ الزوج تسعة وهي نصف ما حصل لهما ولم يسميت المسألة الاكدرية فيه سبعة اقول
ذكر المصنف من ثلثة والرابع انما سميت باسم التباين والحاشي باسم زوج الميتة والسادس
ان زيدا كد وعلم الأخت ميراثا فانه اعطاها النصف ثم استرحه منها والسابع لتكدر اقول
الصحابة فيم وكثرة اختلافهم **قال** المسألة الرابعة عشر رابعا مونية وهي ابوان وابنتان
لم تقسم الرثبة حين ماتت احدى البنين واخذت من في المسألة سميت مائونية لان المائون
اراد ان يولي رجلا على الفة فموصف له كحجر يرا لثم فاستخيره فلما دخل عليه يجر ابن اكرم
وكان ذميمة الخاق استخيره المائون يقولون انك خير فزال با الميراثين سلمي ان كان الفضل
عليه لا خفي فساله عن هذه المسألة فقال يحيى الميراثين الميتة الأولى رجل وامرأة
فعلير المائون انه قد عرف المسألة فزاله والنصا وهذه المسألة ان كان الميتة الأولى لا
تدفع المسلمان من اربعة وحسين وان كانت امرأة لم يرث الجد في المسألة الثانية لانه ابوام
فتقع المشتان من اربعة وحسين ثمانية عشر رسما اي على مذهب زيد اذ هو مذهب الشافعي
لانه اذا كان الميتة الأولى رجلا فالمسألة من سنة لكل بنت سهمان وكذا واحد من ابوات
سهم فاذا ماتت احدى البنين عن سهمين فتد خلفت اخا واحدا وهو ابوايم فاحصل
مسألة من ستة للزوجة الثلث والباقي وهو خمسة بين الجد والأخت على ثلاثة ابيع ولا يوافق
فاضرب ثلاثة في ستة يكن ثمانية عشر وسهم كل من مائة مائة اضعاف فاضرب نصفه